

ما يهم وزارة الزراعة معرفته والإطلاع عليه

معاهدنا الزراعية العليا

هل لها لزوم.. وهل تبقى كما هي؟

بقلم المهندس الزراعي:

وصفي زكريا

من جملة المشاريع الارتجالية الجديرة بالنقد واللوم التي عملت في العهد السابق، هو تأسيس كلية زراعية في حلب ومعهد عال زراعي في دمشق، وما كان لهاتين المؤسستين الكبيرتين لزوم في الوقت الحاضر وليس لدينا وسائل مالية وفنية لإشادتهما والسير بهما سيراً صالحاً ينفع طلابنا وزراعتنا، لاسيما وعندنا خمس مدارس زراعية ثانوية في مختلف المحافظات (دمشق، حلب، اللاذقية، ديرالزور، سلمية) إذا عطينا بها كما ينبغي تكفي حاجة البلاد السورية إن تأسيس الكليات والمعاهد الزراعية لا يشبه تأسيس الكليات والمعاهد غير الزراعية التي تشاد في أي مكان وكيفما كان. لأن هذا التأسيس الذي نبحت عنه باهظ الثمن، كثير المطالب متوقف على شروط لا بد من توفرها كلها. هي الآن مفقودة في مؤسستي حلب ودمشق ولا سبيل للحصول عليها إلا بعد سنين عديدة وظروف جديدة، أما العمل بدونها فهو إسراف وتبذير وخطب عشواء وهذه الشروط هي:

أولاً: أن يكون هناك داعٍ إلى التعليم الزراعي العالي الذي يخرج زراعيين نظريين لسنا بحاجة إليهم حتى لسنين طويلة، فقد كثر عدد هؤلاء عندنا بعد رجوعهم من مصر وأوروبا وأميركا وصار يتعذر إيجاد وظائف ومناصب لهم ولمن

سوف يلحقهم من كلية حلب ومعهد دمشق المبحوث عنهما.

ومن المعلوم أن شبابنا المعسورين لا يتعلمون الزراعة حباً بالعمل الزراعي الحر بل حباً بالوظائف التي ضاق مجالها في وجههم. وشبابنا الميسورون على فرض حصول رغبة لديهم في التعليم الزراعي العالي يولون وجوههم شطر كليات الزراعة الزاكية التي في أوروبا وأميركا. فما دام الأمر كذلك ما الداعي لإشادة مؤسستين زراعتين عاليتين في حلب ودمشق قبل أن تستوفى شروطهما ونهيئ مطالبيهما؟.

وما الداعي إلى أن يقوم بعض المسؤولين في شؤون الزراعة ويزيد الطين بلة ويصرخ بأنه سيشيد كلية زراعية في مدينة دير الزور المحرومة من كل ما يبرر إشادة هذه الكلية. لاسيما وفي دير الزور مدرسة زراعية ثانوية لو عنى بها كما ينبغي لكفت حاجة المحافظات الثلاث (دير الزور والحسكة والرققة) وزادت.

نحن شعب عددنا أقل من خمسة ملايين وزراعتنا تحت رحمة الأمطار القليلة السخاء في أكثر السنين وثلاث كليات زراعية حمل باهظ فوق طاقة بلادنا وحاجتها، فالقطر المعروف الذي فيه سبعة وعشرون مليوناً من النفوس وزراعة أوسع وأرقى مما لدينا بخمس أو ست مرات ليس فيه سوى ثلاث كليات زراعية أي لكل تسعة ملايين نفس كلية زراعية واحدة. وتركية التي تقرب من مصر في عدد النفوس وركي الزراعة ليس فيها سوى كلية واحدة في عاصمتها أنقرة وجل اعتمادها على المدارس العملية التي لديها.

إن بلادنا السورية أحوج إلى شبان زراعيين عمليين من خريجي المدارس العملية الذين أسمرت وجوههم واخشوشنت كفوفهم من توالي العمل الصالح في الحقول وميادين الزرع والفرع أي أنها ليست محتاجة إلى شبان زراعيين نظريين مرفهين.

وإذا احتاجت دوائرننا الرسمية إلى زراعيين نظريين ما عليها إلا أن توفد

كل سنة بعثت إلى ديار الغرب يتعلمون في كلياتها ومعاهدها ويتدربون في بيئاتها الزراعية أحسن وأكمل مما قد يرونه في كلية حلب ومعهد دمشق، وهذه البعثات إذا ذهبت وتعلمت هناك لا تكلف الدولة نفقات بقدر ما تكلفه المؤسسات في دمشق وحلب.

ثانياً: أن يكون للكلية أو المعهد جهاز إدارة وتعليم كامل مؤلف من أساتذة حملة دكتوراه أو ليسانس ذوي معرفة وخبرة عميقتين في علوم الزراعة وإحاطة بحالة بلادنا وأراضيها وحاجاتها الزراعية، يضاف إلى ذلك القدرة على تفهيم الدروس النظرية والعلمية وتأليف الكتب العلمية القيمة وإيجاد مكتشفات جديدة في الزراعة وأعمالها شأن الأساتذة في ديار الغرب. وهذا العيار الثقيل غير موجود لدينا الآن ولا يمكن وجوده إلا بعد سنين طويلة إذا توجه المبعوثون إلى ديار الغرب نحو اكتساب هذه المزايا.

ثالثاً: أن تكون الكلية أو المعهد وسط مزرعة مستوفية الشروط ذات أرض مساحتها لا تقل عن ألف وخمسمائة دونم. نصفها مسقية ونصفها بعلىة كي يجري الطلاب فيها تطبيقات واختبارات على أنواع المحاصيل وأصنافها وأساليب زرعها وتسميدها وسقيها وحصادها ومداواة عثها.. الخ فيقرنوا القول بالفعل ولا يبقى تعليمهم نظرياً بحتاً كما هو الحال في كلية حلب ومعهد دمشق على ما سوف نشرحه وقديماً قيل علم بلا عمل كسحاب بلا مطر..

رابعاً: أن يكون للكلية أو المعهد مبانٍ خاصة تحتوي على غرف التدريس والمختبرات والمعامل والمرائب والمستودعات والاصطبلات وغير ذلك على أن تكون هذه المباني وسط الأرض المبحوث عنها في المادة الثانية ليكون الطلاب على مقربة من حقول الاختبار ويستأنسوا بروية مزارعها ومغروساتها وتجاربها ويتابعوا أطوار نموها ونتائجها عن كثب لا أن يروها لمأماً.

خامساً: أن يكون في الكلية أو المعهد مجاميع كاملة من الآلات والمكنات

الزراعية والمختبرات والأجهزة للعلوم الكيماوية والفيزيائية والحيوية ومتاحف تحتوي على نماذج الأسمدة والأتربة والمعادن والأزهار والأثمار والبزور والأخشاب والحشرات والطيور والأمراض النباتية المتنوعة الصالحة لتطبيق كل نظرية واختبار كل قاعدة.

سادساً: أن يكون ملاك الدولة محتوياً على وظائف وأعمال للذين سوف يتخرجون ويحملون الشهادات من الكلية أو المعهدين المذكورين وعددهم عندنا أكثر من مائتين كل سنة. يضاف إلى هؤلاء الذين سيتخرجون من مدارسنا الثانوية الزراعية الخمس. وعددهم أيضاً بضع مئات وعيون هؤلاء أيضاً متجهة نحو الوظائف. فأين الوظائف التي تكفي هذه الجموع وقد ازدحمت وزارة الزراعة ووزارة الإصلاح الزراعي ولم يبق موطاً قدم إلا لمن كان ذا حظ عظيم. لأن جميع هؤلاء ما تعلموا الزراعة إلا للحصول على وظيفة ما والزراعة الفعلية ما منهم من يفكر بها ويتجه نحوها. فلا شيء نبذل هذه الأموال والجهود.

إن الشروط التي عدناها غير موجودة وغير قابلة للإيجاد في كلية حلب ولا في معهد دمشق. ناهيك بالكلية التي يفكرون بإشادتها في دير الزور. فكلية حلب بدون أرض صالحة وقطعة الأرض الصغيرة التي أخذتها هذه الكلية من مدرسة المسلمية الثانوية بعلي لا سبيل لإسكانها من نهر قويق أو غيره وبالتالي لا إمكان لإجراء زراعات مسقوية وتعليم الطلاب وإفادتهم منها.

هذا إلى أن القطعة المذكورة بعيدة نحو عشرين كيلو متراً عن مدينة حلب التي سوف تكون مباني الكلية فيها إذا شيدت أي لا سبيل لذهاب الطلاب إلى أرض المسلمية بالسيارات ورؤيتهم مما فيها كل وقت. وكان يجب أن تكون مباني الكلية وسط الأرض لا بعيدة عنها البعد الشاسع الذي ذكرناه. ثم إن هذه الأرض قاع صفصف. ليس فيها مباني زراعية كالاصطبلات والزرائب والمرائب والمستودعات والسقائف لحفظ الآلات والمكنات وغير ذلك مما يجب أن يكون في كل مزرعة

فنية وإذا شرع بإشادتها ورفع قواعدها يحتاج الأمر إلى سنين طويلة وأموال طائلة أين نحن منها؟

ومن المحزن أن كلية حلب بدون أساتذة زراعيين. وبعد ذهاب الأساتذة الذين عملوا فيها سنة 1960 . 1961 لم يمكن إيجاد أساتذة سوريين ذوي كفاءة للتعليم في هذه الكلية وما ذكرته الصحف عن عزم عميد جامعة حلب على جلب أساتذة أجانب مما لا يجوز التفكير به. لأن الأستاذ الأجنبي يجهل اللغة العربية وطلابنا يجهلون الأجنبية التي يكلمهم بها. وليس عندنا مترجمون تتوفر فيهم شروط الترجمة مع معرفة العلوم التي يلقيها الأساتذة الأجانب. فبأي لسان يتفاهمون؟ هذا إلى أن الأساتذة الأجانب الذين سوف يكلفونا أموالاً طائلة يجهلون بلادنا وأراضينا وأساليب زراعتنا التي تختلف عن أساليب بلادهم، فيتكلمون عن أمور غريبة ويفرضون أحكاماً غير قابلة للتطبيق عندنا ويحصل الضرر من وجودهم بدل النفع فما دام الأمر كذلك ما الداعي لهذا الاستعجال والارتجال ولماذا لا ننتظر البعثات التي يجب إيفادها إلى أوروبا وأميركا للتخصص وترجع مزودة بما هو كافي للتعليم والتدريس ومعهد دمشق العالي أيضاً ككلية حلب بدون بناء وبدون أرض وبدون وسائل تعليم كافية ولما جاؤوا به سنة 1960 . 1961 أقحموه اقحاماً في بناء المدرسة الثانوية الزراعية في خرابو. على حين أن هذا البناء شيد سنة 1948 لأجل مدرسة متوسطة عدد تلامذتها ستون أو سبعون ثم ظلوا يرفعون هذا العدد عاماً بعد عام حتى بلغ 200 وجاء المعهد العالي يزاحمهم بتلامذته الكثر فبلغ المجموع في المدرستين 400 ولم يبق موطاً لقدم، وكان حول مدرسة خرابو المذكورة قطعة أرض مساحتها 600 دونم مازالوا يقطعون منها للمباني والمستودعات والاصطبلات والملاعب والطرق وغير ذلك حتى امتلأت ولم يبق هناك للزراعة سوى 100 دونم فقط، لا تكفي لمدرسة ابتدائية ريفية، بقي المعهد العالي المذكور بدون أرض وبدون أي عمل واختبار، وليس فيه الآن سوى

التدريس النظري فقط، والنظريات إذا لم تدعمها العمليات لا تستقر في الأذهان ويعتريها النسيان. أي يخرج الطلاب غداً إنصاف متعلمين وغير متمرنين لاثقة لأحد بعلمهم ولا أمل بنفعهم.

هذا أمر لا نظير له في العالم ومن أعجب ما سمع أن تؤسس كلية زراعية ومعهد عالٍ زراعي ويكون التعليم فيهما نظرياً صرفاً غير مقرون بتطبيق أو تدريب، ويبقى الطلاب خياليين كلما نيين، لا يفيدون أنفسهم في المستقبل ولا يفيدون وطنهم الذي أنفق ألوف الليرات على كل منهم دون جدوى. وهل يخرج الأطباء في كلية الطب ليس فيها مشرحة ولا مستشفى ولا تمرين على المعالجة؟.

لهذه الأسباب أرى أن إبقاء كلية حلب والمعهد العالي في دمشق والإغضاء على نواقصهما التي عدتها وصرف الأموال الطائلة في هذا السبيل إنما هو أضرار بمستقبل ناشئة البلاد التي سوف يكون علمها الزراعي هزياً وإضراراً بخزينة البلاد وسبباً لنقد العارفين ولومهم وأسفهم. فإذا حصلت القناعة بما شرحته عن اختصاص عميق في الموضوع وإخلاص تام للصالح العام أقترح:

1 . إلغاء كلية حلب الزراعية ومعهد دمشق العالي الزراعي وإرجاء فتحهما نحو عشر سنوات أخرى على الأقل ريثما تحصل الشروط التي عدتها وهي الشعور بالحاجة، الأرض البناء، وسائل التدريس، جهاز التدريس، الوظائف أو الأعمال للمتخرجين.

2 . الالتفات نحو مدارسنا الزراعية الثانوية الموجودة في مختلف المحافظات ودعمها بالوسائل الفنية والتدريسية وتغليب العمليات فيها على النظريات لينشأ منها زراعيون عمليون جديرون بالثقة.

3 . إيفاد بعثات إلى أوروبا وأميركا ليتخصص كل منها في علم من العلوم الزراعية وليكون حين رجوعه مدرساً لهذا العلم ومنقطعاً إليه ومتبحراً فيه لتحصل الفائدة المرجوة منه إلى طلابه.

4 . إذا كان . رغم الأسباب المانعة التي شرحناها . لا سبيل إلى العدول عن هذا الطريق الخاطئ ولا مناص من إبقاء المعهد العالي الزراعي في دمشق والكلية الزراعية في حلب على علاتهما ينبغي حينئذ إغلاق المدرسة الثانوية في خرابو والمدرسة الثانوية في المسلمية وتوزيع ما يبقى من طلابهما على مدارسنا الثانوية الأخرى في سلمية واللاذقية ودير الزور ، ثم تسليم أراضي المدرستين المذكورتين ومبانيهما ووسائلهما إلى المعهد والكلية للبحوث عنهما ، وإيجاد جهاز إدارة وتدرّيس وأدوات أقوى مما هو موجود فيهما الآن وأحسن عملاً وإنتاجاً .

هذا ولما كانت المدارس والمعاهد الزراعية لا تشاد وتوضع في كل بلاد العالم إلا وسط بيئة ريفية وبين الحقول والمزارع البعيدة عن المدن الصاخبة . ينبغي جعل كلية حلب . إذا كان لا مناص من إبقائها . في بناء مدرسة المسلمية الثانوية . ذلك لتكون هذه الكلية وسط المناظر والأعمال الزراعية المتنوعة التي يراها الطلاب كل وقت .

5 . وأخيراً لابد من رفض الفكرة السقيمة التي تطلب إحداث كلية زراعية ثالثة في دير الزور وعدم إفساح المجال لزيادة الطين بلة بها . والله الهادي إلى سواء السبيل .